

## وقعت الكارثة!



يعلمون أن ما سيصل من مساعدات دولية إلى أيدي المسؤولين فسينهب كما نهبت المساعدات من قبل، بل كما نهبت مدخرات أعمار اللبنانيين في مصارف الساسة.

إننا أمام فترة طوارئ حرجة من جديد، في ظل غياب أي توجه لدى المسؤولين المرتكبين لنفض الفساد عنهم والمباشرة بالاستماع إلى مطالب المواطنين.

إننا أمام فترة طوارئ مدنية، نعم مدنية فلا يمكن التحويل على الدولة أو الحكومة ومؤسساتها، سيواجه فيها المتضررون مصيرهم، وسيكون المجتمع المدني إلى جانبهم، سيلملون جراحهم، سيدفنون شهداءهم، ويعيدون بناء بيروتهم، وسيعيدون الحياة إليها، لأنها تحيا بهم، ولأنها تستأهل الحياة!

وكان الأشخاص المعوقون الذين يمثلون أكثر من عشرة في المئة من السكان، من بين الفئات الأشد تضررا من قرارات تلك السياسة الفاسدة، لاسيما وأنهم ما دون خط الفقر أو من الفئة الأشد فقرا..

ثم أتى وباء كورونا ليزيد الطين بلة، وليستهدف الفئات المهمشة من جديد في القليل القليل الذي بين أيديها كي تبقى تؤمن ضروريات الحياة.

إلا أن سلطة الفساد غامرت بحياة اللبنانيين، وقمعتهم في كل مرة طالبوا فيها بأبسط الحقوق، وها هي اليوم تلعب أبشع فصول مسرحيتها بتدمير العاصمة.

ما إن حصل ما حصل حتي بدأ الساسة يعيدون على أسماع الأشقاء العرب والأصدقاء في شتى أنحاء العالم سيموفونية الشحادة، واللبنانيون

ها هو الوطن الصغير لبنان يختبر في سنة مئوبته أفظع مشاهد الإجرام بحق الإنسان فيه. اهتز لبنان في الرابع من آب جراء انفجار هائل في مرفأ بيروت، حصد أرواح أكثر من 180 مدنيا، بالإضافة إلى جرح نحو ستة آلاف شخص، وبقي ثمانون شخصا في عداد المفقودين، بالإضافة إلى انهيار مئات الوحدات السكنية والمحال التجارية والمقاهي في المنطقة القريبة من الانفجار، وتضرر آلاف المباني الأخرى في جميع أنحاء العاصمة. إنها الكارثة!

كان لبنان الشعبي قد انتفض في وجه السلطة السياسية الفاسدة التي أوصلت الناس إلى الانهيار المالي في 17 تشرين الأول 2019، وحجزت على مدخراتهم وأذلتهم على أبواب المصارف، وتلاعبت بمصيرهم.

## حيث يجب أن نكون!



مواد التنظيف لهم، وفق الحاجة. تلقي الدعم من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة، ومن الأشخاص الماديين والمعنويين في لبنان والخارج. وذلك بهدف تلبية الاحتياجات المشار إليها أعلاه.

بناء عليه، فقد أطلق الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً نداء إلى المنظمات الدولية والمؤسسات والجمعيات الدولية، والعاملين في الشأن الاجتماعي لمؤازرته في التخفيف من آثار الكارثة على الأشخاص المعوقين وأسره في بيروت خاصة وفي لبنان بشكل عام. وذلك عبر الدعم المباشر، ومد يد المساعدة المادية والعينية.

أدى انفجار مرفأ بيروت إلى أضرار بشرية ومادية جسيمة، ترافق مع تلوث بيئي خطير ناتج عن المواد الكيميائية الشديدة الانفجار التي غطت مساحة كبيرة في العاصمة وجوارها. أتت هذه الكارثة في وقت كانت فرق الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً تعمل على دعم الأشخاص المعوقين في جميع أنحاء لبنان في مواجهة جائحة كورونا، عبر "حملة جود".

وضعتنا الكارثة الجديدة أمام تحديات كبيرة، لاسيما وأن فئة الأشخاص المعوقين هي من الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، وكانت تعاني الأمرين جراء جائحة كورونا، لذا فإن الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً يجد نفسه في الخطوط الأمامية لتلبية احتياجات الأشخاص المعوقين المتضررين من انفجار بيروت وتدايعات فيروس "كوفيد - 19"، معاً.

تماماً كما كان في محطات الطوارئ (1993، 1996، 2006، واليوم 2020) يقف إلى جانب الأسر المتضررة، ويقدم المساعدات المادية والعينية للأشخاص المعوقين وأسره، بالإضافة إلى الدعم الصحي والدوائي والنفسي، في جميع الأراضي اللبنانية.

وسيكون على الاتحاد في المرحلة التالية التي ستستمر أكثر من شهرين العمل على الآتي:

- تحديث قواعد بيانات الأشخاص المعوقين يوميًا، وإضافة الأشخاص الذين استجدت لديهم إعاقات دائمة أو مؤقتة جراء انفجار بيروت، والأشخاص المعوقين الذين تدهورت أوضاعهم المادية والصحية جراء الانفجار، ومن المرجح أن تصل أعداد الأشخاص المعوقين في القواعد الإسمية.
- تلبية احتياجات الأشخاص المعوقين المادية والعينية، وتأمين المعينات الطبية والأدوية والسلّة الغذائية وسلّة

### الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً



يعلن عن توفيره الخدمات التالية للأشخاص المعوقين الجرحى أو المتضررين جراء انفجار مرفأ بيروت مجاناً

• العلاج الانشغالي

• أدوية، معينات طبية، أجهزة مساعدة

• مساعدات نقدية طارئة

• تقييم المكان والتخطيط لبيئة دامجة

• الدعم النفسي والاجتماعي



03192979



03455259

فتحنا باب التطوع لمساعدة المتضررين، انضموا إلينا



## الخدمات المجانية وفتح باب التطوع

The Lebanese Union for People with  
Physical Disabilities  
**LUPD**



announces that it will be providing the following services  
free of charge for any person with a disability affected or  
injured by the Beirut Explosion:

- Occupational Therapy
- Medication/ Medical Supplies  
& Assistive devices
- Emergency cash assistance
- Accessibility Assessment  
& Inclusive Environment planning
- Psychosocial Support

We've opened our doors for volunteers to help, join us.



03192979



03455259

أعلن "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً" عبر برنامج الطوارئ، عن توفيره خدمات مجانية للأشخاص التي استجبت لديهم إعاقات جراء انفجار بيروت، أو الأشخاص المعوقين الذين تضرروا بشكل أو بآخر من الانفجار. وتشمل هذه الخدمات: العلاج الانشغالي على ايدي متخصصين في الاتحاد، تقديم الأدوية والمعينات الطبية والأجهزة المساعدة المتعلقة بالإعاقة، تقديم مساعدات نقدية طارئة، إجراء تقييم علمي هندسي للأمكنة المتضررة والتخطيط لبيئة هندسية دامجة على ايدي متخصصين في الوحدة الهندسية في الاتحاد، وتقديم خدمة الدعم النفسي والاجتماعي كذلك على أيي متخصصين. كما يعمل الاتحاد عبر برنامج الطوارئ على إحالة المتضررين الذين يحتاجون إلى خدمات أخرى إلى الجهات والمنظمات المدنية والدولية التي تقدمها.

كما فتح الاتحاد باب التطوع أمام الراغبين والراغبين في تقديم المساعدة إلى المتضررين، وذلك عبر الانخراط في "حملة جود" المنبثقة عن برنامج الطوارئ، كل وفق رغبته واختصاصه.

## الطوارئ في بيروت وكورونا خارج الاحتواء

الجمهورية اللبنانية  
وزارة الداخلية والبلديات  
الوزير

ح. أ. ب. ٢٠٢٠

قرار رقم ٩٤٦

يتعلق بالإقفال العام ضمن اجراءات التبعية العامة لمواجهة انتشار فيروس كورونا

(اعتباراً من ٢٠٢٠/٨/٦ ولغاية ٢٠٢٠/٨/١١)

إنّ وزير الداخلية والبلديات،

بناءً على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢٠٢٠/١/٢١ (تشكيل الحكومة)،

بناءً على المرسوم رقم ٦١٩٨ تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥ (اعلان التبعية العامة لمواجهة فيروس كورونا)،

والمرسوم رقم ٦٦٨٤ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٨ (تعميد اعلان التبعية العامة)،

وبناءً على توجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء،

وبناءً على ضرورات المصلحة العامة ومقتضيات السلامة العامة،

يُقرّر ما يلي:

**المادة الأولى:** يُقفل لمدة خمسة ايام اعتباراً من الساعة السادسة من صباح يوم الخميس الموافق في

٦ آب ٢٠٢٠، ولغاية الساعة السادسة من صباح يوم الثلاثاء الموافق في ١١ آب

٢٠٢٠، القطاعان العام والخاص بكافة مؤسساتهما واداراتهما، بالإضافة الى الأسواق

التجارية (المحلات، Outlets, Malls, ...) والأسواق الشعبية والشركات التجارية والقطاع

المصرفي والمؤسسات المالية، والشواطئ العامة والكورنيش البحري والمرافق السياحية (قلعة

بعلبك، جبيل، مغارة جعيتا...).

أقر مجلس النواب اللبناني في جلسته التشريعية المنعقدة في قصر الأونيسكو بتاريخ 13 آب 2020 قانوناً للطوارئ في بيروت، بعدما كانت الحكومة اللبنانية قد أصدرت مرسوماً خاصاً بالطوارئ إثر انفجار 4 آب، وبالتالي فإن المرسوم الذي صدر ضمن قانون عن مجلس النواب، أطاح بقرارات التبعية العامة وتعاميم وزارة الداخلية من جعة، ومددت من عمر الطوارئ حتى 28 آب الجاري من جهة أخرى. وفيما اعتبر بعض النواب أن قانون الطوارئ يشكل تعدياً على الحريات العامة في البلاد وحدا منها، متحفظين عن الموافقة عليه، يتزامن إعلان حالة الطوارئ في بيروت مع تفاقم الأزمة المعيشية والحراك الشعبي المطالب لمعاقبة مرتكبي جريمة المرفأ.

في إطار متصل، فإن نقشي وباء كورونا كان قد دفع وزارة الداخلية إلى العودة عن تخفيف الإجراءات، والعودة إلى التشدد عبر القرار الرقم 946، الصادر قبل يومين من الانفجار بتاريخ 4 آب 2020، وهو يتعلق بإقفال العام لمواجهة انتشار فيروس كورونا. وكان من المفترض أن يستمر هذا الإقفال حتى يوم 13 آب، إلا أن الفترة الممتدة بين 6 و13 آب لم تشهد أي التزام بهذا القرار، لاسيما وأن تداعيات الانفجار أطاحت أي التزام بالتبعية العامة، أو بالتباعد الاجتماعي، ناهيك عن الالتزام بارتداء الكمامة في الأماكن العامة. ووسط هذا التخبط بدأ لبنان يسجل أرقاماً قياسية في أعداد المصابين بالفيروس وأعداد الوفيات كذلك، فقد قفز رقم المصابين إلى ما فوق الثلاثمئة وصار يراوح قرب هذا العدد خلال الأسبوع الثاني من آب الجاري.

## قاعدة البيانات



عند كل أزمة مستجدة، تطرح مشكلة كبيرة تتعلق بغياب الإحصاءات الرسمية الشاملة عن أوضاع الأشخاص المعوقين في لبنان، وتقوم المنظمات المعنية، ومنها الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا بعملية صعبة لتحديث قاعدة البيانات لديها، في سبيل العمل على توفير احتياجات الأشخاص المعوقين الطارئة، لتخفيف آثار الأزمات عنهم.

ذلك فيما تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية في كل مرة رقمًا، هو عبارة عن عدد بطاقات الإعاقة التي أصدرتها، وهو يزيد قليلاً عن مئة ألف بطاقة.

على الرغم من أن الحصول على البطاقة اختياري، ويُعتقد أن نحو عشرين في المئة من الأشخاص المعوقين فقط حصلون على هذه البطاقة لقلّة الخدمات التي تقدمها ولعدم جدواها في الأمور الأساسية في الحياة كق الوصول والعمل والاستشفاء، إلا أن هذه النسبة من الأشخاص المعوقين يمكنها أن تعطينا فكرة تقريبية عن واقعهم.

أما البنك الدولي فقد أشار إلى أن 15 في المئة من اللبنانيين لديهم إعاقات مختلفة، وأن 5 في المئة من الأطفال دون 14 سنة لديهم إعاقات. وتشارك اليونيسكو البنك الدولي في أن عدد الأطفال المعوقين اللبنانيين بين 5 و14 عاماً يصل إلى أربعين ألفاً (عدد المسجلين منهم في وزارة الشؤون الاجتماعية نحو 8600).

ولعل أبرز المشاكل التي تعترض منظمات الأشخاص المعوقين بشكل خاص، ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، يتمثل في عدم التزام الوزارات والإدارات المعنية بقانون المعلومات، وضرورة تعميم المعلومات لديها بشكل يمكن المنظمات المدنية من تشريع عملية الاستجابة للحاجات لتبليتها.

ها هي المنظمات المدنية اليوم تقف عند

للأشخاص المعوقين حركيًا مشهدًا شبيهًا حين وصل عدد الجرحى في حرب تموز 2006 إلى خمسة آلاف جريح، ولم تتوفر عنهم أي معلومات مفيدة لدى وزارة الصحة، أما الوثائق فقد كانت موجودة بالفعل في مبنى الوزارة، لكنها كانت مرمية على الدرج! "روحوا فتشوا، شوفوا شو بدكن". هل سيتكرر الأمر مع وزارة الصحة الحالية؟

كيف ستتعامل مع ملفات حرجى انفجار بيروت؟

وأين ستنشر الوزارة قاعدة بياناتهم؟

هذه العقبة من جديد، وتعمل في سبيل الحصول على المعلومات الضرورية حول واقع الأشخاص الذين استجبت لديهم إعاقات جراء انفجار 4 آب، من شتى المصادر الممكنة:

من المستشفيات التي استقبلت هؤلاء الجرحى إثر الانفجار، إلى مبادرات الأطباء الذين قدموا ما لديهم في سبيل بلسمه جراحهم، إلى الجمعيات التي عملت على عمليات الإسعاف والنقل إلى المستشفيات، وصولاً إلى وزارة الصحة العامة.

وعند هذه النقطة، يستعيد العاملون على برنامج الطوارئ في الاتحاد اللبناني

"راصدك" - نشرة شهرية تصدر عن "مرصد حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان" بدءاً من أيار/ مايو 2020. إعداد وتحرير: الوحدة الإعلامية في "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا" - LUPD بالتعاون والتنسيق مع إدارة البرامج والمشاريع في الاتحاد. ترحب النشرة بمقترحات الناشطين المعوقين ومساهماتهم، لمزيد من المعلومات، وللتواصل، زوروا موقع المرصد: <http://lphu.com/marsad/>